الأمم المتحدة
S/PRST/2009/33



Distr.: General
8 December 2009
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦٢٣٤ التي عقدها مجلس الأمن في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في كوت ديفوار“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

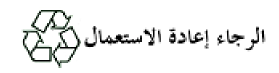
”يلاحظ مجلس الأمن بقلق تأجيل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وفقا للبلاغ المؤرخ ١٨ أيار/مايو الصادر عن الإطار الاستشاري الدائم لاتفاق واغادوغو السياسي، الذي أقرته جميع الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية في كوت ديفوار.

”ويرحب مجلس الأمن بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الجهات الفاعلة الإيفوارية، ولا سيما نشر قائمة الناخبين المؤقتة وقائمة المرشحين. ويرحب كذلك بالبلاغ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الصادر عن الإطار الاستشاري الدائم. ويشيد بالميسِّر، رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، لما بذله من جهود متواصلة لدعم عملية السلام في كوت ديفوار.

”ويحيط مجلس الأمن علما بكون الإطار الاستشاري الدائم اعتبر، استنادا إلى عرض قدمته اللجنة الانتخابية المستقلة، أن الانتخابات أُجلت بسبب عقبات تقنية ومالية، وأن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ستُعقد بحلول نهاية شباط/فبراير أو بداية آذار/مارس ٢٠١٠. ويحث الأطراف الفاعلة الإيفوارية على معالجة المهام المتبقية وعقد انتخابات رئاسية مفتوحة وحرة ونزيهة وشفافة وفقا للمعايير الدولية، في أقرب وقت ممكن.

”ويلاحظ مجلس الأمن مرة أخرى أن نشر قائمة الناخبين النهائية المعتمدة من قِبل الممثل الخاص للأمين العام شرط أساسي لإجراء انتخابات رئاسية مفتوحة





وحرة ونزيهة وشفافة. ويحث أصحاب المصلحة الإيفواريين على الوفاء بالتزاماتهم بدعم الانتخابات وتسهيل هذه العملية دون تأخير، ولا سيما خلال مرحلة الـ ٣٨ يوما التي يمكن خلالها الطعن في القائمة المؤقتة أمام اللجان الانتخابية المستقلة المحلية والمحاكم. ويحث مرة أخرى السلطات الإيفوارية على السماح بالوصول إلى وسائط الإعلام العامة على قدم المساواة، بما يتمشى مع مدونة قواعد السلوك في الانتخابات. ويؤكد مجدداً اعتزامه التصرف على النحو المناسب، وبما يتمشى مع قراره ١٨٨٠ (٢٠٠٩)، مع الجهات التي تعرقل التقدم في العملية الانتخابية.

”ويرحب مجلس الأمن بتوقيع الرئيس لوران غباغبو يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على عدة قواعد وأنظمة عسكرية، بما في ذلك سبعة مراسيم. ويحث الأطراف الإيفوارية على إحراز مزيد من التقدم الملموس، قبل الانتخابات وبعدها، للمضي قدماً في عمليتي إعادة التوحيد ونزع السلاح.

”ويشير مجلس الأمن إلى أنه سيستعرض ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوام قواتها بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وهو يكرر تأكيد تصميمه على تقديم دعمه الكامل لإجراء عملية انتخابية ذات مصداقية في كوت ديفوار. ويطلب إلى الأمين العام أن يوافيه، في التقرير المشار إليه في قراره ١٨٨٠ (٢٠٠٩)، ببعض الخيارات عن التوجّه المستقبلي الممكن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولا سيما على ضوء نشر قائمة الناخبين النهائية وإطار زمني انتخابي ذي مصداقية، بما في ذلك إيضاحات أوّلية تتعلق بتوقيت الخفض التدريجي الممكن للعملية ومعاييره وطرائقه.